ملخص المحور الثالث: الشبان الجزائريين

من هم الشبان الجزائريون؟:

تتفق الدراسات التاريخية أن الشبان الجزائريين هم بعض المثقفين الجزائريين ذوي التكوين الفرنسي، الذين صاغوا في بداية القرن العشرين مجموعة من المطالب الحقوقية التي تخص أبناء وطنهم. و لقد اختلفت هاته الفئة عن من سبقوها في التعاطي مع المسائل الاجتماعية، الثقافية، و السياسية لمجتمعاتهم. أغلبهم تخرجوا من المدارس الفرنسية و يختلفون عن النخبة التي سبقتهم من الأعيان المحافظين. لقد احتك الشبان الجزائريون بالمجتمع الاستعماري و سعوا للأخذ بمناهج الحداثة القائمة على العلم و الحرية و العقل، الذي سمح لهم من الاطلاع على القوانين الفرنسية و أهم التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي. و تشمل هاته الفئة الموظفون، الصحفيون، رجال الأعمال، و المحامون، و حتى الأطباء.

ساهمت التنظيمات الثقافية من نوادي، جمعيات، و صحافة بشكل كبير في تعزيز نشاط حركة الشبان الجزائريين من أجل نشر أفكارهم التحررية و مبادئ المساواة. كما سمحت لهم هاته البنى و الهياكل من فك العزلة عن الجزائريين و إطلاعهم على أهم التطورات الحاصلة في دول الشرق الاوسط أو الدول الأروبية، و التي تزامنت مع الحرب العالمية الأولى. بدأ نشاط الحركة في نهاية القرن التاسع عشر عبر جرائد مهتلفة منها: جريدة الأخبار، جريدة المبشر، المصباح، و الرشيدي. و لم يقتصر نشاط الحركة على الصحافة فقط، ولكن امتد لإرسال الوفود و العرائض و تشكيل الجمعيات التي تتبنى أفكارهم مثل: الجمعية الرشيدية و التي أعلن عنها رسميا في 1902، و جمعية التوفيقية التي تأسست في 1908، ودادية العلوم الحديثة في خنشلة، و الجمعية الأخوية في معسكر، و الجمعية الاسلامية في قسنطينة. أما النوادي نجد: نادي صالح باي.

النشاط السياسي للشبان الجزائريون: مع تدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية للجزائر، تنامت نشاطات حركة الشبان الجزائريين. و قد ركزت الحركة في نشاطها السياسي على ثلاثة نقاط أساسية و هي: المساواة بين الأهالي و الفرنسيين و إلغاء القوانين الاستثنائية، الحق في المشاركة في الانتخابات و تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، الحق في التعليم، و استرجاع العمل بالقضاء الاسلامي. لقد كانت حركة الشبن الجزائريين من أول المعارضين لقانون التجنيد الإجباري، و أكدوا أن الجزائريين ليس من

المفترض أن يشاركوا في التجنيد الإجباري ما لم يتحصلوا على حقوقهم السياسية كاملة. حيث عبرّت حركة الشبان الجزائريين عن اعتراضها في لائحة مقدمة لجورج كليمونصو الذي كان رئيس للوزارة الفرنسية في أكتوبر 1908.

طالب الشبان الجزائريون بضرورة تطبيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ووقف سياسة الضرائب الجائرة ضد الأهالي. خيث اشترطوا لمشاركتهم في الدفاع عن فرنسا في الحرب العالمية الأولى إلغاء كل الإجراءات التعسفية و الاستثنائية و أشاروا أن قانون الأهالي معادي حتى لشعارات الثورة الفرنسية المنادية بالعدالة و الحرية. كما ركز الشبان الجزائريون في نشاطهم السياسي على قضية المواطنة الفرنسية، و قد أولوها اعتبارا في مطالبهم. لكنها شكلت نقطة خلاف فيما بينهم، و خاصة عندما تعلق الأمر بالتخلي عن الأحوال الشخصية، و التي شكلت فيما بعد نقطة خلاف حقيقية بين أعضاء الحركة.

إضافة لذلك، أولت الحركة اهتماما كبيرا بضرورة توفير نظام تعليمي للأهالي. فقد اعتبر العديد من أعضاء حركة الشبان أن التعليم الفرنسي هو الحل الوحيد للوصول للعلوم الحديثة، و طالبوا بإنشاء مدارس فرنسية لأبناء الأهالي سواءا الذكور أو الإناث.

<u>نضال الأمير خالد:</u>

من ضمن الناشطين في حركة الشبان الجزائريين،الأمير خالد و الذي تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية و التمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي. في سنة 1917، شارك الأمير خالد مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الانسان في باريس و طالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ، مع حفاظ الجزائريين على هويتهم العربية و الإسلامية. كما شارك في مؤتمر السلام في باريس في شهر ماي 1919، حيث قام بتسليم رسالة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون عبر أحد المرافقين الأمريكيين في المؤتمر، جورج نوبل. و لقد اشترط الأمير خالد عدم التخلي عن الهوية العربية الإسلامية حالة المشاركة في الانتخابات المنصوص عليها في قانون 1919، الأمر الذي خلق انشقاقا داخل حركة الشبان الجزائريين و استغلته السلطات الفرنسية لصالحها.

على الرغم من هذا التشتت داخل الحركة، إلا أنّ الأمير خالد استطاع أن يفرض نفسه في انتخابات 1919 و كذا انتخابات 1920. و خلالها حاول الأمير خالد أن يحسن من تمثيل الجزائريين داخل المجالس المحلية و يضمن لهم حقوقهم الاجتماعية و الاقتصادية. في ظل هاته المساعي المتواصلة،

استطاع أن ينظم مقابلة مع الرئيس الفرنسي ميليراند في مسجد سيدي عبد الرحمن بالجزائر، و التي اثارت احتجاجات عديدة في أوساط المستوطنين الأروبيين. ولكن هاته الأخيرة لم تكبح مساعي الأمير خالد للمواصلة في مساعيه و التأكيد على ضرورة تمثيل الجزائريين و رفع عدد ممثليهم في المجالس العامة. و على إثرها قرر الأمير خالد و زملاؤه الانسحاب من المجلس المالي و رفع شعارا سياسيا "من لا يكون ممثلا في البرلمان، لا يمكنه الدفاع عن نفسه". و قد كانت هاته الجهود المتواصلة، سببا أساسيا من أجل إثارة حملة مستمرة ضد الأمير خالد و تحريض المتجنسين من الجزائريين ضده، و كذا اتهامه بتوظيف العامل الديني من أجل خدمة أغراضه. و في قرار لاحق، تم الاتفاق على نفيه من الجزائر.

على إثر الضغوط الداخلية المتواصلة، و انقلاب العديد من الناشطين السياسيين ضد الأمير خالد، قرر هذا الأخير الانسحاب من الميدان السياسي في 1923، و انسحب من الجزائر باتجاه سوريا في 11 أفريل 1923. و على الرغم من ذلك، بقي متابعا للتطورات الحاصلة في الحركة السياسية في الجزائر، و دافع عن الأفكار التحررية في الجزائر و جتى في سوريا. عند انتصار أحزاب اليسار في فرنسا في شهر ماي من 1924، و وصول إدوارد هيريو للحكومة الفرنسية، الذي كان متعاطفا مع حركة الشبان الجزائريين، بعث الأمير خالد برسالة تهنئة، و أرسل أيضا رسالة لجريدة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي تنص على:

- إحترام حرية التعبير و إنشاء الصحافة.
- إصدار عفو عام.
- تمثيل المسلمين في البرلمان الأروبي.
- السماح للعمال الجزائريين بالحصول على حقوق مماثلة لحقوق العمال الفرنسيين.

ولقد كانت هاته الرسالة سببا إضافيا من أجل إثارة السخط ضد الأمير خالد، و ضروره ترحيله بشكل نهائي من الجزائر. و قد رحيله، طالب من الجزائريين بضرورة تشكيل حركة موحدة و الابتعاد عن تشكيل الجمعيات العرقية التي من شأنها أن تعزز التفرقة و التشتت بين الجزائريين. و لقد كانت هاته الدعوة من الخطوات التي مهدت إلى تأسيس نجم شمال إفريقيا لاحقا.